



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية معمقة
بعنوان

تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

تحت إشراف :

د. عبد الرحيم نادية

من إعداد الطالبتين:

بن شيبان غزلان

ثابتة خيرة

نوقشت يوم: 2024/06/23.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	د. كاش محمد
مناقشا	د. توزان احمد
مشرفا ومقررا	د. عبد الرحيم نادية

السنة الجامعية 2023-2024



شكر وعرفان.

الحمد لله الذي انعم علينا بفضله ووفقنا لإنجاز هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجهود الأستاذة عبد الرحيم نادية التي قدمت لنا التوجيه والإرشاد خلال كتابة وانجاز هذه المذكرة.

كذلك أتقدم بكل عبارات الشكر للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع .

اهداء

الى لا يطيب الليل الا بشكرك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا
بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلالك

الى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الامة الى الرحمة الى سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين

الى من كرمها الإسلام الى رمز الحب والحنان الى بلسم الشفاء الى ملاكي في الحياة
الى من كان دعائها سر نجاحي الى اغلى الحبايب امي الغالية اطال الله عمرك وادامك تاج
فوق راسي.

الى من احمل اسمه بكل افتخار الى من كلله الله بالهيبه والوقار الى ذرعي الذي به
احتميت ابي قدور اطال الله في عمره

الى من جمعتهم معي ظلمة الرحم، الى من يعيش في ظل وجودهم املي تقاسمت معهم
الأيام بجلوها ومرها الى سندي بعد الله اخوتي اكرام ،فائزة ،جيهان ،براء.

الى من دعو لي باستمرار اجدادي، بوحجر ،بن يحيى

الى من تضوقت معهم طعم الحياة رفيقات دربي، بشرى، ياسمين، رميساء.

الى من هدتني إياها الجامعة الى من شاركتني كل خطوة هذا المسار الدراسي الى من
عشت معها نوبات ضحك حقيقية الى صديقتي بلهاشمي مروة

كما اقدم هذا الاهداء الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

بن شيبان غزلان

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله اجمعين سيدنا وحبينا

محمد وعلى إله وصحبه اجمعين

الحمد لله والشكر لله على فضله وانعامه واساله التيسير والتوفيق بفضله وكرامه

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى من بذلا عمرهما من أجلى امي واخوتي اطال الله

في أعمارهم وسدد خطاهم

الى رفقاء دربنا في الدراسة والحياة

الى كل من يعرفنا من قريب او بعيد

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة عبد الرحيم نادبة على التوجيهات التي ساهمت في

إتمام واستكمال هذا العمل المتواضع

ثابتي خيرة

الملخص :

الهدف الأساسي من هذا العمل هو دراسة تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشراتها والمتمثلة بالأساس في الضغط الجبائي والتحفيزات الجبائية ولتحقيق هذا الهدف قمنا بمناقشة الأطر النظرية للبحث والتي احتوت على النظام الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها من خلال الفصل الأول وبعد ذلك حاولنا فحص هذه الإشكالية في الميدان من خلال دراسة حالة من مركز الضرائب لعين تموشنت وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بالإضافة الى منهج دراسة حالة .

وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود تأثير إيجابي للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة وأثر سلبي في نفس الوقت من خلال عنصر الضغط الجبائي. الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الضغط الجبائي.

Abstract

The primary goal of this work is to study the impact of the tax system on small and medium enterprises through its indicators, which are mainly represented in tax pressure and tax incentives .To achieve this goal, we discussed the theoretical frameworks of the research, which included the system and small and medium enterprises and their problems, through the first chapter. After that, we tried to to examine this issue in the field by studying two cases from from the Ain Temouchent Tax Center.

In our study, we relied on the descriptive approach as well as the case study method. This study concluded that there is a positive impact of the tax system on small and medium enterprises through the tax incentives granted by the state and a negative impact at the same time through the element of tax pressure.

Keywords: tax system, small and medium enterprises, tax pressure.

قائمة المحتويات

I	شكر وعرافان
III	اهداء
IV	اهداء
V	الملخص :
VI	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

1	تمهيد
2	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة
2	المطلب الأول: الأنظمة الجبائية
2	الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول النظام الجبائي
4	الفرع الثاني: الأنظمة الجبائية في الجزائر
5	المطلب الثاني: اهم الضرائب والرسوم في الجزائر
5	الفرع الأول: تعريف الضريبة والرسم
9	الفرع الثاني: الضرائب والرسوم في الجزائر
13	المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المبحث الثاني: أثر النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المطلب الأول: التأثير السلبي لتعقيد النظام وكثرة الإجراءات
15	الفرع الاول: مشكل تعقيد نظام الجبائي الجزائري

21	الفرع الثاني: مشكل ثقل الاجراءات الإدارية.....
23	الفرع الثالث: تأثير ثقل النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
23	المطلب الثاني: تأثير التكاليف الجبائية على خزينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
24	الفرع الأول: التأثير الجبائي على التمويل الذاتي.....
24	الفرع الثاني: التأثير الجبائي على الاهتلاكات.....
25	الفرع الثالث: التأثير الجبائي على المؤونات.....
25	الفرع الثالث: التأثير الجبائي على الأرباح المحتجزة.....
26	المطلب الثالث: مساهمة النظام الجبائي في دعم التنافسية بين المؤسسات.....
26	الفرع الأول: مفهوم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرات قياسها.....
27	الفرع الثاني: تأثير النظام الجبائي في دعم التنافسية بين المؤسسات.....
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
29	المطلب الأول: الدراسات الكيفية (دراسة حالة).....
31	المطلب الثاني: الدراسات الكمية.....
31	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....
32	خلاصة الفصل الأول:.....

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

33	تمهيد.....
34	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب :.....
34	المطلب الأول: التعريف بالمركز الضرائب لولاية عين تموشنت.....
35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.....
36	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لعين تموشنت.....
37	المبحث الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب لعين تموشنت.....
37	المطلب الأول: دراسة الحالة الأولى.....

38	المطلب الثاني: دراسة الحالة الثانية.....
40	المبحث الثالث: الضغط الضريبي في بعض الدول.:
40	المطلب الاول: الضغط الضريبي في الجزائر 2016-2021:
40	المطلب الثاني الضغط الضريبي في دول الحوار.....
42	المطلب الثالث: الضغط الجبائي في فرنسا.....
42	المطلب الرابع: تحليل النتائج:.....
43	خلاصة الفصل الثاني:.....
44	الخاتمة :.....
46	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: عدد التعديلات المدخلة على النظام الضريبي خلال الفترة 2015-2022.....16
- الجدول رقم 2: التعديلات الخاصة ببعض أنظمة فرض الضريبة.....18
- الجدول رقم 03: معدل الضريبة على أرباح الشركات لأرباح المعاد استثمارها.....20
- الجدول رقم 4: تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري.....23

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب 35

مقدمة

مقدمة

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في اقتصاديات الدول ويعد الإطار الفعلي لتجسيد السياسة الجبائية ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم تسعى معظم الدول لجذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية خاصة الاستثمارات منها مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل أهمها السياسة الجبائية، وذلك لتأثيرها على المستثمر من جهة ولأهميتها في جذبها من جهة أخرى وتنفيذ السياسة الجبائية ضمن نظام جبائي معين يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في الإنعاش الاقتصادي وتحسين الدخل الوطني وتوفير مناصب شغل والجزائر كانت من بين الدول التي اهتمت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واولته أهمية خاصة وذلك من خلال انشاء وزارة خاصة تشرف على شؤونه وتعني بتأهيله. وقد شرعت هذه الوزارة اشكال مختلفة للدعم والمراقبة، كما انفقت مخصصات مالية معتبرة لمواجهة المنافسة الى جانب سن تشريعات تسهل انشاء هذا النوع من المؤسسات وتخفيض الأعباء الجبائية على المستثمرين. فلا يجب ان يقتصر دور الدولة وهي بصدد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدخل المباشر بمختلف جوانبه المالية التسويقية والاقتصادية بل يجب ان يشمل هذا التشجيع حتى الجانب الجبائي كشكل من اشكال التدخل غير المباشر على اعتبار ان المتغير الجبائي عنصرا استراتيجيا يجب على المؤسسة مراعاته عند اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها ونتائجها وفقا للتشريعات والقوانين المعمول بها.

وكلما كان النظام الجبائي أكثر تعقيدا واطل مرونة، كلما شكل ذلك عنصر ضغط لإقامة المشاريع الاستثمارية لان هدف أي نظام جبائي هو زيادة مردودية التحصيل الجبائي وتخفيف العبئ الجبائي والجزائر على غرار الدول قامت ومنذ 1992م بإدخال تعديلات على نظامها الجبائي الا ان عدم استقرار تشريعات هذا الأخير يكون عائق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا انما هشنة ولا تملك قدرة تحمل التغيرات الطارئة والمفاجئة.

- إشكالية البحث: مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر النظام الجبائي على مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تساهم التحفيزات الجبائية في منح وفرات مالية للمؤسسات والمتوسطة؟

- كيف يؤثر الضغط الجبائي على مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- فرضيات الدراسة:

- يؤثر النظام الجبائي بشكل إيجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يؤثر النظام الجبائي بشكل سلبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع الى عدة أسباب منها:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تطوير اقتصاديات الدول

- اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات.

- أهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث التعرف على النظام الجبائي واهم عناصره، بالإضافة الى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم التحفيزات الممنوحة لها وكذلك العراقيل التي تواجهها والتي نتاجها راجع الى تعقيد النظام الجبائي، بالإضافة الى تأثير نظام الجبائي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوازنها المالي.

- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

- الحدود الزمنية: شهر مارس 2024.

- الحدود الموضوعية: معرفة وتبيان اثر النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراستنا

التمثلة في دراسة حالتين فقط حيث لا يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها .

- صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة الكمية.

- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات الكافية من قبل مديرية الضرائب بتعدد الحجج منها السر

المهني.

- منهج البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة اثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق بتوضيح الإطار النظري الخاص بالنظام الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك من خلال دراستنا لحالتين.

- هيكل الدراسة:

للاحاطة بكل جوانب الدراسة قسمنا دراستنا الى فصلين وقد سبقنا هذه الفصول بمقدمة عامة.

-الفصل الأول: تطرقنا فيه الى الاطار النظري للنظام الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة اما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان علاقة النظام الجبائي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما خصصنا المبحث الثالث للدراسات السابقة.

-الفصل الثاني: يتعلق بالجانب التطبيقي او الدراسة الميدانية للبحث والتي كانت بمركز الضرائب لعين تموشنت التي قمنا فيها بدراسة تطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرضنا حالتين وضحنا فيهما تأثير التكاليف الجبائية على مالية المؤسسة من خلال قياس الضغط الجبائي الذي تتحمله هذه الأخيرة.

بينما خصصنا المبحث الثالث لمقارنة مستوى الضغط الجبائي في الجزائر مع مستوياته في دول أخرى، من دول الجوار (المغرب وتونس) اللتين تعتبران نظام ضريبي تفضيلي وجنة جبائية على التوالي، من جهة، و دولة أوروبية (فرنسا) ذات نظام جبائي عادي، من جهة أخرى .

وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة عامة للبحث فيها النتائج المتوصل اليها من خلال اختبار مدى صحة الفرضيات المبدئية مع تقديم مختلف التوصيات والاقتراحات للاستفادة منها.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية

تمهيد

يعتبر النظام الجبائي من أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي وهو وسيلة لتحقيق التوازن العام وهي بمثابة المرآة التي تعكس البنية الاقتصادية والاجتماعية وتختلف من دولة الى أخرى.

يعتبر النظام الجبائي الجزائري بشكل أساسي العمود الفقري للخزينة لارتباطه المباشر بتمويل المشاريع المختلفة في البلاد وهومن العوامل الرئيسية التي تؤثر كذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر قاطرة أمامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبهذا نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: أثرالنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، اذ العناصر هي الأجزاء المكونة له، اما العلاقات فهي التي تربط تلك العناصر، وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات العربية والأجنبية، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا الى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول.

المطلب الأول: الأنظمة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي جزءا من السياسة المالية التي هي احدى أدوات وفنون السياسة الاقتصادية، فهو يبحث في مختلف الظواهر الجبائية ويحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق اهداف المجتمع، فهو برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لأحداث اثار تسعى الى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول النظام الجبائي

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، إذا لعناصر هي الأجزاء المكونة له، اما العلاقات فهي التي تربط تلك العناصر وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات الأجنبية والعربية فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا الى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول.

أولا: تعريف النظام الجبائي

يعرف النظام الجبائي بالمعنى الواسع على انه: مجموعة التشريعات او السياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفيذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الافراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية مقابل خاص ومباشر (رجاج، 2004، صفحة 09)

المفهوم الواسع للنظام الجبائي يتمثل في: مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي الى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف صورته في المجتمع الرأسمالي عن صورته في المجتمع الاشتراكي كما تختلف صورته من مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف.

المفهوم الضيق يتمثل في: مجموعة من القواعد القانونية والفنية والتي تتمثل في قواعد العدالة، اليقين، الملائمة في الدفع، والاقتصاد في تحصيل الضريبة.

ومن يمكن القول بان النظام الجبائي هو: " هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة بالنهوض بدوره وتحقيق اهداف المجتمع التي تصيغها ل ظروفه المحلية المختلفة والتي تتمثل بدورها لإطار الذي تعمل فيه الضرائب(علي، 1992، صفحة 32) "

ثانيا: اهداف النظام الجبائي

' ومن أبرز هذه الأهداف نجد: (مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، 2011، صفحة 22)

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار.
- ✓ إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية.
- ✓ إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.
- ✓ إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الجبائية.
- ✓ تحقيق اهداف اجتماعية وتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا: عناصر النظام الجبائي:

يرتكز النظام الجبائي على ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في

الأهداف :يسعى أي نظام جبائي الى تحقيق اهداف محددة وهي نفسها اهداف السياسة الجبائية التي تحددها الدولة وفق سياسة اقتصادية, لذلك هذه الأهداف من دولة الى أخرى فههدف النظام الجبائي في الدولة المتقدمة يعتبر مصدر رئيسي لعملية التمويل واداة فعالة ,تتدخل الدولة من خلالها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو اتجاه معين, اما الدول النامية فان اهمها **اهداف** النظام الجبائي تكمن في تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الانفاق الاستهلاكي الزائد وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية .

Commenté [P1]:

العنصر الفني: تختار الدولة عادة الوسائل الفنية ما يسمح لها بتحقيق حصيلة جبائية كثيفة تتميز بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى، كتوسيع مجال فرض الضريبة على الرسم على القيمة المضافة، وتحقيق العبء الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

Commenté [P2]:

العنصر التنظيمي: تبرز اهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة او عند تحديد عناصر وعائها، اذ يجب ان تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، وذلك حفاظا على وحدة الهدف للنظام الجبائي(مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، 2011، صفحة 20).

الفرع الثاني: الأنظمة الجبائية في الجزائر

بعد الإصلاحات والتغيرات الجبائية الأخيرة لسنة 2015 أصبح يوجد نظامين جبائيين فقط هما النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجرافية الوحيدة.

أولاً: نظام الريح الحقيقي

يخضع لنظام الريح الحقيقي بصفة اجبارية الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا او حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي يتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج والأشخاص المعنويون مهما كان رقم الاعمال المحقق.

تخضع أيضا وجوبا لنظام الريح الحقيقي، الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة والتي تتمثل في:

- ✓ الأنشطة الممارسة من قبل الوكلاء.
- ✓ أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.
- ✓ أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها.
- ✓ التجار بالجملة.
- ✓ الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحليل.
- ✓ الاشغال العمومية، الري والبناء
- ✓ أنشطة الاطعام والفندقة المصنفة!
- ✓ القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والفضة.
- ✓ الشركات المدنية المهنية التي تقل إيراداته عن عتبة الضريبة الجرافية الوحيدة (المادة 17 من قانون المالية لسنة 2024)

يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا، او حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثمانية مليون دينار 8.000.000 دج وارادوا الخضوع لنظام الريح الحقيقي حسب رغبتهم واختيارهم، ان يقوموا بإبلاغ الإدارة المختصة برغبتهم من خلال إيداع طلبهم الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار، ويبقى هذا الاختيار نهائي لا رجعة فيه(وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال ، 2021).

ثانيا : النظام المبسط

يخضع للنظام المبسط كل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاريا ومهنا حرة، التي يتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج، باستثناء الأشخاص المعنويين الذين يخضعون وجوبا لنظام الربح الحقيقي.

يمكن أيضا للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاريا الذين لا تتجاوز ايراداتهم المهنية السنوية ثمانية ملايين دينار 8000000 و ارادوا الخضوع للنظام المبسط حسب رغبتهم واختيارهم ان يبلغوا المصلحة المختصة برغبتهم من خلال ايداعهم لطلب الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار، ويبقى الاختيار نهائي لا رجعة فيه. (المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب والرسوم الماثلة، 2022)

ثالثا: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة كانت تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات ثم أصبحت تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة.

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا، او غير تجاريا او حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية، التي لا تتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار 8000000 ما عدا ذلك التي اختارت الخضوع لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي او النظام المبسط للمهنة الغير التجارية حسب الحالة. (المادة 7 من الامر رقم 1-22 المتضمن لقانون المالية التكميلي، 2022)

المطلب الثاني: اهم الضرائب والرسوم في الجزائر.

تعتبر الضرائب والرسوم بصفة عامة في المحاسبة العامة كتكاليف تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين باستثناء الضرائب على أرباح الشركات فهي تمثل تكاليف تتحملها المؤسسة خلال السنة المالية وتؤثر بطريقة مباشرة على النتيجة الاجمالية للدورة المحاسبية.

وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة الضرائب والرسوم المفروضة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الضريبة والرسم

أولا: تعريف الضريبة

تناولت العديد من الادبيات المالية مفهوم وتعريف الضريبة من خلال التطور التاريخي للدولة، الا ان هذه التعريفات لا تخرج عن معناها العام والشامل. وقد تم تعريفها على انها التزام الزامي يلتزم المكلف بدفعه للدولة حسب

قدرته وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه نتيجة تقديم هذه الخدمات او تلبية حاجة عامة. (المهايني، 2006) بتصرف

ثانيا: خصائص الضريبة:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص اهم الخصائص المميزة للضريبة والتي تعتبر بمثابة عناصر لها أهمها: (اسماعيلين، 2023، صفحة 25)

- ✓ الضريبة اقتطاع مالي: وهذا يعني ان الضريبة تدفع في شكل نقود ولا يمكن باي من الأحوال ان تدفع في شكل عيني خلافا لما كان سائدا قديما اين كانت الضريبة عينا (خضروات، فواكه، حبوب، حيوانات).
- ✓ الضريبة فريضة جبرية: بمعنى ان المكلفين ليس أحرارا في دفعها، بل هم مجبرين على أدائها وفي حالة عدم امتثالهم لوجباتهم الجبائية تستطيع السلطات العامة متابعتهم من اجل اجبارهم على تخليص ديونهم الجبائية.
- ✓ الضريبة تدفع بدون مقابل: حيث ان الافراد لا يحصلون على مقابل مباشر في شكل منفعة خاصة تعود عليهم بالفائدة لقاء دفعهم للضرائب بالرغم من حصولهم على مقابل غير مباشر كالصحة والتعليم والامن وغيرها من الخدمات العامة التي يستفيد منها افراد المجتمع.
- ✓ الضريبة تدفع بصفة نهائية: ويعني ذلك ان الدولة لا تلتزم برد مبالغها الى الافراد حتى ولو لم تقم بإنفاقها كما لا يحق للمكلف بالضريبة طلب استرداد المبالغ التي دفعوها للخزينة العمومية ولا المطالبة بفوائد عنها.
- ✓ الضريبة تجبى لتحقيق منفعة عامة: حيث ان الهدف من الضريبة هو تمويل ميزانية الدولة من اجل تغطية النفقات العامة وبذلك تكون منفعتها عامة لجميع افراد المجتمع.

ثالثا: التنظيم الفني للضريبة:

يمثل التنظيم الفني للضريبة تحديد الطرق والإجراءات الفنية التي تمكن الدولة من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المختلفة، بدءا بتحديد الوعاء الضريبي ومرورا بحساب الضريبة وانتهاء بعملية التحصيل الجبائي.

رابعا: تحديد الوعاء الضريبي:

يقصد بتحديد الوعاء الضريبي تحديد المادة الخاضعة للضريبة التي انطلقا منها يتم حساب مبلغ الضريبة (رقم الاعمال، مبلغ الأرباح، كتلة الأجور). وعادة ما يلجأ الى تقدير المادة الخاضعة للضريبة الى عدة طرق حسب نوع

الضريبة المفروضة وكذا حسب طبيعة المادة المفروضة عنها الضريبة بالإضافة إلى شخصية المكلف بالضريبة، ومن بين تلك الطرق نجد:

1- طريقة التقدير الجزائي:

تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض القرائن والمؤشرات التي لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة (مبلغ الأيجار، موقع المحل، مساحة المحل، حجم البضاعة المعروضة...).

فإذا ان يضع القانون تلك القرائن وتسمى بالجزاف القانوني حيث تحدد إدارة الضرائب وعاء الضريبة بصورة جزافية بالاستناد إلى قرائن معينة ينص عليها المشرع، وأما ان تحدد هذه القرائن بصورة اتفاقية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وذلك عن طريق مناقشة المكلف والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريقة بالجزاف الاتفاقي. وعادة ما يلجأ المشرع الجبائي إلى استخدام هذه الطريقة في تقدير المادة الخاضعة للضريبة بالنسبة للنشاطات التجارية الصغيرة التي لا تتوفر على دفاتر محاسبية منتظمة.

ويتصف التقدير الجزائي بالبساطة والسهولة في التطبيق وكذا اختصار الوقت والجهد إضافة إلى قلة النفقات المترتبة عن عملية التقييم، إلا أنه قائم على أساس تقريبي ولا يتناول المقدرة الحقيقية للمكلف، وهو ما قد يؤدي إلى إلحاق الظلم بالجزينة العامة أو بالمكلفين بالضريبة في حالة ابتعاد الوعاء الضريبي عن الحقيقة والعدالة. (اسماعيل، 2023، صفحة 20)

2- طريقة التقدير المباشر:

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة في أجل معينة، ولكن يبقى لإدارة الضرائب الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلف.

وتتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الجبائية، فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديراً منضبطاً وصحيحاً، ومن جهة أخرى تمكن من مراعاة الظروف الشخصية للمكلف، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة احتمال أن يؤدي التصريح إلى الغش الجسيم الذي لا تتمكن الإدارة من اكتشافه، إضافة إلى احتمال المبالغة من طرف الاعوان الإدارية الجبائية في اجراء التعديلات اللازمة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين إلى حد التعسف، ولذا فإن نجاح هذه الطريقة يتطلب تعاوناً بين الإدارة الجبائية والمجتمع الجبائي وارتفاعاً في مستوى الوعي الجبائي لذا المكلفين بالضريبة وكذا وجود إدارة جبائية على جانب كبير من الكفاءة والخبرة لتشييد الرقابة على المكلفين حتى لا يتمكنوا من التهرب من الضريبة. (محزري، 2008، صفحة 148)

3- طريقة التقدير بواسطة الإدارة الجبائية:

يحول القانون إدارة الضرائب حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون ان تتقيد بقرائن او مظاهر معينة ومحددة ، حيث تلجا الى كافة الطرق القانونية الممكنة التي توصلها الى تقدير قيمة الوعاء الجبائي ، فلها ان تلجا الى المعاينة والتحري وجمع المعلومات الصحيحة من اجل الكشف عن حجم المادة الخاضعة للضريبة، وعادة ما تلجا إدارة الضرائب الى هذه الطريقة في حالة الثروات اتي يسهل نسبيا تقدير قيمتها الخاضعة للضريبة دون الحاجة الى المكلف ذاته كما هو الحال في الضريبة العقارية كذا في الضريبة المفروضة علا الثروات و الأملاك، اوفي حالة امتناع المكلف عن تقديم التصريح الجبائي في الموعد المحدد قانونا ، فيكون في هذه الحالة من حق الإدارة ان تتولى بنفسها مهمة التقدير كعقاب له على سوء نيته. (اسماعيلين، 2023، صفحة 26)

خامسا: تعريف الرسم

يمكن تعريف الرسم كالاتي هي الايرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الانفاق العام، وتحصل عليها الدولة من الافراد حينما يلجؤون الى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة. (بتصرف)

سادسا: خصائص الرسم.

- يدفع الرسم الى الدولة، ويتم تحصيله عن طريق احدى مؤسساتها المختلفة.
- يدفع الرسم على شكل مبلغ نقدي..
- الرسم، فمجرد حصول الفرد على الخدمة من الدولة يدفع الرسم.
- قيمة الرسم ليس لها علاقة بتكلفة الخدمة يمكن ان تكون مساوية او اقل منها.
- الفرق بين الرسم والضريبة
- تدفع الضريبة بصفة اجبارية ونهائية اما الرسم يدفع بصفة اجبارية ونهائية. (بتصرف)
- تستهدف الضريبة أغراض مالية، اجتماعية اقتصادية، وذات منفعة عامة، اما الرسم تهدف الدولة من خلاله الى تعزيز الخزينة العمومية بالموارد المالية، وتنظيم الانتفاع بخدمات بعض الهيئات والادارات العامة.
- الضريبة تفرض غالبا على أساس المقدرة التكلفة للفرد اما الرسم لا يؤخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفة للفرد.

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم في الجزائر

أولا: الضريبة على أرباح الشركات:

يعتبر احداث الضريبة على أرباح الشركات من بين الركائز الأساسية للإصلاح الجبائي لسنة 1992 من خلال الفصل بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين بإخضاع كل فئة لضريبة خاصة بها، ولتكريس هذا المسعى تم احداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح او المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية تسمى الضريبة على أرباح الشركات.

1- مجال التطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

ان مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات يتم على أساس الاخضاع الاجباري للضريبة والإخضاع الاختياري

لها

1-1 الشركات الخاضعة اجباريا:

يخضع للضريبة على أرباح الشركات IBS بصفة اجبارية الأشخاص المعنوية التي يسيرها القانون التجاري وهي على وجه الخصوص:

- ✓ شركات المساهمة SPA
- ✓ الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL
- ✓ المؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL
- ✓ شركات التوصية بالأسهم SCA
- ✓ المؤسسات والهيات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC

1-2 الشركات الخاضعة اختياريًا:

بالإضافة الى الشركات الخاضعة اجباريا هناك بعض الشركات الخاضعة اختياريًا، وهي على وجه الخصوص شركات الأشخاص (مثل شركات التضامن SNC، شركات التوصية البسيطة SCS وكذا الشركات المدنية)، حيث ان هذه الشركات هي خاضعة في الأساس للضريبة على الدخل الإجمالي باسم الشخصي لكل شريك حسب حصته من الارباح التي تناسب مساهمته في رأسمال الاجتماعي للشركة. الا ان القانون الجبائي إمكانية طلب الخضوع

اختياريا (انظرالمادة 136منقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2023)للضريبة على أرباح الشركات ،وذلك عن طريق تقديم طلب خطي مسمى من طرف المسؤول عن الشركة يتعين ارفاقه مع التصريح السنوي للأرباح الذي يتعين إيداعه قبل الفاتح من ماي السنة الموالية.

ونشير هنا الا ان هذا الاختيار غير رجعي طيلة مدة حياة الشركة، ولا يمكننا باي حال من احوال الرجوع

مرة أخرى الى الخضوع الى الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

1-3 الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات:

يتحدد الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات انطلاقا من الربح المحاسبي الذي تحققه الشركات التابعة للنظام الحقيقي، والذي يتعين لأغراض ضريبية (الربح الجبائي) وفقا لقواعد القانون الجبائي .
-النتيجة المحاسبية (الربح المحاسبي):

النتيجة المحاسبية هي تلك النتيجة التي يتم تحديدها عن طريق مسك محاسبة منتظمة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها عن طريق اجراء الفرق بين الإيرادات (الصنف 7) والاعباء (الصنف 6) خلال دورة استغلالية واحدة، حيث يتم تحديدها اما عن طريق حساب النتائج (الإيرادات والاعباء) او عن طريق الميزانية التي تحتوي على التغيرات الحاصلة في عناصر الأصول والخصوم خلال الدورة. (حنيفة، 2013، صفحة 278)

-لحساب الضريبة على أرباح الشركات لا يؤخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط ،بل يتعداه الى الربح الجبائي تطبيقا لمبدأ استقلالية القانون الجبائي عن القانون المحاسبي ،فالربح الجبائي هو عبارة عن ربح محاسبي ولكن بعد تعديله وتصحيحه وفقا لقواعد القانون الجبائي عن طريق القيام ببعض العمليات الحسابية خارج اطار المحاسبة من خلال جدول تحديد النتيجة الجبائية (جدول رقم 09من الحزمة الجبائية) الذي يجب ارفاقه مع التصريح السنوي للأرباح ،فالنتيجة الجبائية تساوي النتيجة المحاسبية قبل الضرائب مضافا اليها الاعباء غير قابلة للخصم (القانون الجبائي لا يسمح بخصم بعض الاعباء) ومخصوما منها الإيرادات غير خاضعة للضريبة (القانون لا يفرض ضريبة على بعض الإيرادات التي تدخل في تحديد الربح المحاسبي)،ويمكن أيضا ذلك وفق العلاقة الرياضية التالية :

النتيجة الجبائية =النتيجة الجبائية +الادماجات -الخصومات. (المادة140مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023)

ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي:

لقد تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991 بحيث تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة "

حيث يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي في الجزائر، وكذا الأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر بالنسبة لمداخلهم الجزائرية المصدر.

وحسب التشريع الجبائي الجزائري يعتبر كان لديهم موطن تكليف جبائي في الجزائر كل من:

- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين أو مستأجرين له لمدة لا تقل عن سنة.
- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان اقامتهم الرئيسية مركز مصالحهم الأساسية.
- الأشخاص الذين يمارسون في الجزائر نشاط مهني سواء كانوا اجراء ام لا.
- أعوان الدولة الذين يكلفون بمهام في بلد أجنبي ولا يخضعون في هذا البلد لضريبة الدخل. (انظر المادة 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2023)

حيث يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية:

- ✓ الأرباح الصناعية والتجارية.
- ✓ أرباح المهن غير التجارية.
- ✓ الأجرور والرواتب.
- ✓ مداخل القيم المنقولة.
- ✓ المداخل العقارية.
- ✓ المداخل الفلاحية.

فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات والأوراق المالية.

ثالثا: الضريبة الجزافية الوحيدة:

1. مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة.

1.1- الأنشطة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا او حرفيا او نشاطا غير تجاري عندما لا يجوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 08 مليون دج وبالتالي في حالة تجاوز هذا السقف فيتم استبعاد هذه الأنشطة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتصبح خاضعة للنظام الحقيقي او النظام المبسط اين تفرض عليها عدة ضرائب وكذا عدة التزامات جبائية ومحاسبية. (اسماعيلين، 2023)

2- الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

لقد استثنى قانون الضرائب بعض الأنشطة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية مهما كان حجم رقم الاعمال المحقق من طرفها وبالتالي فإنها تخضع وجوبا للنظام الحقيقي، تطرقنا لها سابقا.

3- الأنشطة المعفاة من الضريبة الجزافية الوحيدة:

تستفيد بعض الأنشطة من إعفاءات ضريبية سواء بصفة مؤقتة او دائمة، وهي تتمثل فيما يلي:

حيث تستفيد من اعفاء دائم:

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة؛
- ✓ الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية؛
- ✓ الحرف التقليدية في دفتر الشروط المحددة عن طريق التنظيم؛

كما تستفيد من اعفاء مؤقت لمدة محددة (3 او 6 سنوات) الأنشطة المستفيدة من الدعم الوكالة الوطنية لدعم

وتنمية المقاولة (INAAD)

الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (انظر المادة 282 مكرر 6 من

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2023)

رابعا: الرسم على القيمة المضافة المجمع:

1- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

يقصد بمجال التطبيق تحديد مختلف العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، والتي يمكن تجميعها بصفة

عامة في أربعة أصناف من العمليات وهي: عمليات المنقولات، عمليات الأشغال العقارية، عمليات تقديم الخدمات،

وكذا التسليم للذات. (انظر المادة 2 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، 2023)

2- الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة:

ان الوعاء الضريبي يعني تحديد الأساس (القاعدة الضريبية) الذي منه تقوم بحساب الرسم على القيمة المضافة،

وهذا الأساس عادة ما يكون معبر عنه عموما برقم الاعمال خارج الرسم الذي يشمل ثمن البضائع او الاشغال او

الخدمات بما فيه كل المصاريف والحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته، ولكنه يختلف حسب فورة

بعض العناصر التي تتضمنها فاتورة البيع (تخفيضات تجارية، تخفيضات مالية، غلافات متداولة، رسوم على المشتريات،

مصاريف النقل، اقتطاعات الضمان الاجتماعي) (انظر المادة 15 من قانون الرسوم على الاعمال، 2023)

خامسا: الرسم على النشاط المهني حذف بموجب قانون المالية سنة 2024 وتم استبداله بالرسم المحلي

لتضامن

-العمليات الخاضعة للرسم المحلي للتضامن.

يخضع للرسم المحلي للتضامن المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نقل المحروقات بواسطة الانايب، وكذا النشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي او الضريبة على أرباح الشركات.

-الوعاء الضريبي للرسم المحلي للتضامن يتشكل من المبلغ الإجمالي لرقم الاعمال المحقق خارجا لرسم على القيمة المضافة، مع تطبيق تخفيض نسبته 30 بالمائة على العمليات المحققة بالجملة المنجزة من طرف المؤسسات المنجمية الغير مسددة نقدا.

-معدلات الرسم المحلي للتضامن.

✓ معدل 3 بالمائة على رقم الاعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الانايب

✓ معدل 1.5 على رقم العمال الناتج عن النشطة المنجمية. (اسماعين، 2023، صفحة 162)

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة والنامية على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات فبعض الدول تقدم تعريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ودول أخرى تقدم تعريف قانونية والبعض الاخر يقدم تعريف إدارية كما توجد كذلك تعريف مختلفة بمجموعات الهيئات دولية وسيتم التطرق الى جملة من هذه التعاريف نلخص في الأخير تعريف الجزائر لهذه المؤسسات.

ومن التعاريف التي وردت في هذا النطاق ما يلي:

يصنف البنك العالمي المؤسسات التي يعمل فيها اقل من 91 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 91 و01 عامل بالمؤسسات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 01 و911 عامل بالمؤسسات المتوسطة. (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)

تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات حسب مستوياته

المؤسسات الفردية المصغرة: فهي المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 5 عمال، وقيمة أصولها الثابتة أي الأراضي والمباني ما يتجاوز 4000 دولار أمريكي.

المؤسسات المتوسطة: وهي التي يعمل بها أكثر من 15 عاملاً، وتزيد قيمة الأصول الثابتة بما 100.000 دولار أمريكي.

مؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل بها 15 عاملاً، ولا تزيد الأصول الثابتة بخلاف الأراضي والمباني 100.000 دولار أمريكي.) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد اعتمدت الجزائر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي معياري عدد العمال ورقم الأعمال حسب ما جاء في المادة الخامسة (5) من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي سنة : 2017" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات ، تشغل من واحد (1) الى مائتين وخمسين (250) شخصا ، لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة ملايين (04) دينار جزائري ، او لا يتجاوز حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري ، تستوفي معيار الاستقلالية . (الامانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي، 2017)

المبحث الثاني: أثر النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر النظام الجبائي أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على صحة ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فتكاليف الضرائب والتعقيدات الإدارية المرتبطة بها قد تضع عبئاً إضافياً على هذه الشركات، مما يقلل من قدرتها على النمو والتوسع، ويقلص من قدرتها على المنافسة في السوق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون للضرائب تأثير سلبي على السيولة النقدية وقدرة المؤسسات على الاستثمار في الابتكار وتطوير الأعمال. لذا، يتطلب تحقيق بيئة أعمال صالحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توازناً مناسباً في نظام الجبائية يتيح لها الفرصة للنمو والازدهار.

المطلب الأول: التأثير السلبي لتعقيد النظام وكثرة الإجراءات

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات متعددة من أبرزها التأثير السلبي لتعقيد النظام الضريبي وكثرة الإجراءات الإدارية. يعتبر هذا التحدي ذو أهمية بالغة، إذ يؤثر بشكل مباشر على قدرة هذه المؤسسات على النمو والتطور في بيئة الأعمال. في الواقع، يتعرض المقاولون وأصحاب الأعمال في الجزائر لتحديات متزايدة نتيجة للتكاليف العالية والإجراءات البيروقراطية المعقدة المرتبطة بالنظام الضريبي والإداري. تعمل هذه العوامل على تقليل القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتثقل العبء المالي على أكتافها.

الفرع الأول: مشكل تعقيد نظام الجبائي الجزائري

يرى فقهاء المالية أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف. " أما المفهوم الضيق فهو يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل. " (البطريق، 2001، صفحة 19)

وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام جبائي معين، وبالتالي يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وعليه يمثل النظام الجبائي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية (علي ع، 2013/2014، صفحة 06)

يمكن إرجاع التعقد الذي يعاني منه النظام الضريبي الجزائري القائم إلى ما يلي:

-التعديلات الكثيرة التي تتم كل سنة في إطار قوانين المالية السنوية والتكميلية؛

-التعديلات غير المدروسة لأنظمة فرض الضريبة والإجراءات المرتبطة بالتصريح وتحصيل الضريبة؛

أولا: التعقيد الناتج عن كثرة التعديلات في إطار قوانين المالية:

من خلال تصفح قوانين المالية نلاحظ أنها تحتوي الكثير من التعديلات سواء تعلق الأمر بالوعاء أو التحصيل أو بمختلف الإجراءات الجبائية المتبعة (يوسف، 2018، صفحة 91.87). حيث يتم كل سنة إما إلغاء بعض المواد أو تعديل أحكامها أو تميمها بنود وفقرات جديدة. يبين الجدول أدناه عدد التعديلات المدخلة على القوانين الجبائية خلال الفترة 2015 – 2022

الجدول رقم 1: عدد التعديلات المدخلة على النظام الضريبي خلال الفترة 2015-2022.

السنة	عدد التعديلات حسب نوعها				
	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حقوق التسجيل والطابع	إجراءات جبائية	احكام جبائية مختلفة
2015	15	12	12	09	3
2016	07	09	05	12	03
2017	16	17	05	24	14
2018	15	13	10	19	20
2019	09	01	03	07	00
2020	30	11	07	07	19
2021	29	11	06	25	19
2022	76	10	11	11	12

المصدر: (قاشي، 2022، صفحة 76)

تساهم التعديلات الكثيرة في تعقد النظام الضريبي من خلال ما يلي:

- صعوبة مواكبة التعديلات المستمرة من طرف إدارة الضرائب والمكلفين على حد سواء، حيث أن التشريع الجبائي ونظرا لتشعبه يصعب فهمه في الحالة العادية، ويزداد الأمر سوء عند إدخال التعديلات الكثيرة عليه كل سنة؛
- إن كثرة التعديل لأحكام التشريع الضريبي يؤدي إلى خلق وضعيات قانونية مختلفة بين التعديل والآخر، خاصة إذا كانت هذه التعديلات في منتصف السنة المالية (في إطار قوانين المالية التكميلية) مثلا كأن يتم تغيير نظام فرض الضريبة أو معدلها في إطار قانون المالية التكميلي؛
- التعديل للقوانين الجبائية يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي نتيجة صعوبة فهم وإدراك التغيرات في التشريع الضريبي من طرف المكلفين، فبحسن نية قد يغفل المكلف عن الإجراءات الجديدة مما يعرضه إلى عقوبات وغرامات جبائية.
- كثرة التعديلات تعطي حالة اللايقين بالنسبة للمكلف، وبالتالي لا يتمكن من معرفة وإدراك الوضعية الجبائية التي سوف تطبق عليه.
- يخضع لهذه الضريبة، وبما أن المشرع الجبائي يقوم في كل مرة بتعديل سقف رقم الأعمال الموجب للخضوع لهذه الضريبة فذلك يجعل المكلف بالضريبة أمام نظام آخر لفرض الضريبة يجهل إجراءاته؛
- بالنسبة للمهنة غير التجارية التي لا تعرف استقرار في نظام فرض الضريبة ولا حتى في معدلها، فتارة تخضع لنظام التصريح المراقب، ومرة للنظام المبسط وتارة للنظام الحقيقي أو النظام الجزائي حسب رقم الأعمال المحقق، فهذه الحالة تصعب على المكلف معرفة الإجراءات المفروضة عليه، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى حدوث مشاكل بين المكلفين والإدارة الضريبية
- إن تغيير نظام فرض الضريبة من نظام الضريبة الجزافية إلى النظام الحقيقي يولد صعوبة في آليات التحول نحو النظام الجديد، طالما أن ذلك مرتبط برقم الأعمال الذي يمكن أن يتغير من سنة إلى أخرى. يبين الجدول أدناه التغيرات التي عرفتتها أنظمة فرض الضريبة بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1991.

الجدول رقم 2: التعديلات الخاصة ببعض أنظمة فرض الضريبة

نظام الضريبة	سنة الإستحداث	مضمون التعديل
النظام المبسط	م 03 ق م 2008	يخضع لهذا النظام الأشخاص الذي يفوق رقم أعمالهم 3000.000 ويقل عن 10.000.000 دج
	م 2 ق م ت 2011	يخضع له المكلفون الذين يحققون رقم اعمال أكبر من 10.000.000 واقل من 30.000.000 دج
	م 6 ق م 2015	تم الغاء هذا النظام
	م 12 ق م 2022	اعيد هذا النظام سنة 2022 يخضع له الأشخاص الطبيعيون المحققون لمداخيل تابعة لفئة ارباح المهن الغير التجارية ويطبق عليه الجدول التصاعدي
نظام التصريح المراقب	م 38 ق م 1992	تم استحداث هذا النظام 1992 يخضع له أرباح المهن الغير التجارية أكبر من 200.000 دج
	م 6 ق م 1996	أرباح المهن الغير التجارية الأكبر من 800.000 دج سنويا
	م 4 ق م 2001	ربح المهن الغير التجارية يخضع وجوبا لنظام التصريح المراقب عندما تتجاوز 300.000 دج سنويا
	م 6 ق م 2015	تم الغاء النظام
	م 2 ق م 2020	تم إعادة تحديته ويخضع له أرباح المهن الغير التجارية
	م 2 ق م ت 2020	تم إعادة الغاءه
	م 2 ق م 2007	رقم الاعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين اقل من 3000.000 دج
نظام الضريبة الجزافية	م 12 ق م 2010	رقم الاعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين اقل من 5000.000 دج
	م 3 ق م ت 2011	رقم الاعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين اقل من 10.000.000 دج
	م 13 ق م 2015	الأشخاص الطبيعيين والمعنويين اذا كان رقم الاعمال المحقق اقل من 30.000.000 دج

م 8 ق م 2020	يخضع ifu الأشخاص الطبيعيون إذا كان رقم أعمال أقل من 15.000.000 دج
م 14 ق م ت 2020	أضيفت الشركات ذات الطابع المهني الذي تمارس نشاطا صناعيا او تجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية عندما لا يتجاوز رقم الاعمال المحقق 15.000.000 دج
م 73 ق م 2022	الأشخاص الطبيعيون الممارسون لنشاط الصناعي او تجاري او حرفي والتعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية عندما لا يتجاوز رقم اعمالها 8000.000 دج

المصدر: (فاشي، 2022، صفحة 77)

يوجد حاليا الأنظمة التالية لفرض الضريبة : النظام الحقيقي الضريبة على الدخل الإجمالي والتجارية والضريبة على أرباح الشركات)، النظام المبسط (الأرباح غير التجارية)، نظام الاقتطاع من المصدر الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ثانيا: التعديلات غير المدروسة لبعض الضرائب

1: بخصوص الضريبة الجزافية الوحيدة استحدثت هذه الضريبة بموجب المادة 02 من قانون المالية 2007، وكانت تفرض على الأشخاص الطبيعيين بمعدل 06% بالنسبة لبيع البضائع والأشياء، 12% بالنسبة لتأدية الخدمات إذا كان رقم الأعمال أقل من 3.000.000 دج، ثم طرأت عليها العديد من التغييرات وفي سنوات مختلف وذلك كما يلي:

في سنة 2008 وبموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي تم تخفيض المعدل إلى 05% بدل 06%؛ * في سنة 2010 وبموجب المادة 10 من قانون المالية حدد رقم الأعمال الأقصى للخضوع لهذه الضريبة ب 5.000.000 دج، وتم رفعه بموجب المادة 03 من قانون المالية التكميلي 2011 إلى حدود 10.000.000 دج، * في 2015، وبموجب المادة 13 من قانون المالية لذات السنة تم رفع سقف رقم الأعمال إلى 30.000.000 دج، وأصبح يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛ * في سنة 2020 أصبح يخضع لها الأشخاص الطبيعيين والتعاونيات الحرفية فقط لما يكون رقم الأعمال المحقق أقل من 15.000.000 دج ، وفي نفس السنة وبموجب المادة 14 من قانون المالية التكميلي أضيف لمجالها الشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطا صناعيا وتجاريا، * في سنة 2021 وبموجب المادة 26 من قانون المالية أصبح تخضع لهذه الضريبة الشركات المدنية ذات الطابع المهني بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين؛ * في قانون المالية لسنة 2022 وبموجب المادة 73 حدد

الحد الأقصى لرقم الأعمال ب 8.000.000 دج، ويخضع لها الأشخاص الطبيعيون الممارسون لنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي و التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية.

إن الضريبة الجزائرية مبنية على التقدير التقريبي لوعاء الضريبة، وتم استحداثها في سنة 2007 ليخضع لها صغار المكلفين والتجار الذين لا يملكون محاسبة منتظمة، ونرى أن التوسع في فرضها يؤدي إلى عدم فعالية النظام الضريبي الجزائري وذلك للأسباب التالية:

تحديد القيمة الدنيا التي يمكن أن تدفع سنويا ب 10.000 دج (هذا المبلغ يقابل رقم أعمال سنوي 200.000 دج للإنتاج والبيع و 83.333 دج للخدمات يشجع على التهرب ويعتبر غير مقبول من الناحية الإقتصادية (هامش الربح من رقم الأعمال المصرح به لا يغطي حتى تكاليف النشاط)؛ * التوسع في تطبيق الضريبة الجزائرية الوحيدة يضر بالحصيلة الضريبية) انخفاض الحصيلة نتيجة عن التصريحات غير الصحيحة من طرف المكلفين * توسيع نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة يصعب من عمليات الرقابة والتدقيق الجبائي لأن المكلفين الخاضعين لها لا يملكون محاسبة منتظمة ولا وثائق تبريرية.

2: بخصوص معدل الضريبة على أرباح الشركات المعاد استثماره من أجل تخفيف العبء على الأشخاص المعنوية وتحفيزها تبنت السلطات الجزائرية منذ بداية الإصلاح فرض معدل مخفض على الأرباح المعاد استثمارها، وهذا ما تعمل به أغلب الدول، إلا أننا نلاحظ هذا المعدل لم يكن تغيره مبني على أية إستراتيجية. إن كثرة التعديلات المبينة في الجدول أدناه والخاصة بالمعدل المخفض والذي ألغي لفترة طويلة من 2008 إلى 2022 يدل على غياب النظرة الإستشرافية المستقبلية لدى المشرع الجزائري، كما يؤكد على أن التعديلات التي تدرج في إطار التشريع الضريبي ليست لها أية دراسة معمقة.

الجدول رقم 03: معدل الضريبة على أرباح الشركات للأرباح المعاد استثمارها.

السنوات	1992	1994	ق م ت 1994	1999	2006	ق م ت 2008	2022
معدل الأرباح المعاد استثمارها	0.5%	0.5%	33%	15%	12.5%	معفى	10%

المصدر: (فاشي، 2022، صفحة 79)

3: التعديل الخاص بالأصناف الفرعية المشكّلة للدخل الإجمالي الصافي

خضعت المداخل الفرعية المشكّلة للدخل الإجمالي للعديد من التغييرات والتعديلات، وأهم هذه التغييرات نجملها فيما يلي:

بموجب المادة 38 من قانون المالية 1991 كان الدخل الإجمالي يتكون من الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية، أرباح المهن غير التجارية، عائدات المزارع، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية والحقوق المرتبطة بها.

* بموجب المادة 02 من قانون المالية 2009 تم الإستغناء عن فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية

* في قانون المالية لسنة 2015، وبموجب المادة الثانية تم دمج الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية في صنف واحد سمي بالأرباح المهنية؛

في قانون المالية لسنة 2017 تم إعادة صنف فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية للأصناف المذكورة أعلاه. * في قانون المالية لسنة 2021، تم تعديل الصنف الأخير وأصبح يسمى فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية و الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية أو الأوراق المماثلة.

* في قانون المالية لسنة 2022 وبموجب المادة 02 منه تم الفصل بين الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية بعدما تم دمجهما في سنة 2015.

نلاحظ غياب الرؤية الواضحة بخصوص هذه التعديلات فلا يمكن منطلقا إلغاء صنف فرعي (فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات المبنية وغير (المبنية ثم العودة إليه من جديد، ونفس الأمر بالنسبة للأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية، فتارة يتم دمجهما وتارة أخرى يتم إعادة فصلهما عن بعضهما البعض (قاشي، 2022، صفحة 76.79).

الفرع الثاني: مشكل ثقل الاجراءات الإدارية

أولاً: مشكل الإجراءات :

يستلزم انشاء أي نشاط تجاري بالجزائر وفقا للبيانات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال للبنك العالمي لسنة 2016 اجراءا لبدء العمل واذا ما قورنت بفرنسا مثلا نجد ان انشاء أي مشروع يتطلب 5 إجراءات فقط وهو ثلث الإجراءات المطلوبة بالجزائر واذا اعتبرنا ان فرنسا دولة متقدمة لا يمكن جعلها معيارنا للمقارنة بالنسبة للجزائر فإننا

نجد بالمقابل تونس والمغرب اللذان تجمعنا معهما قواسم كثيرة مشتركة تتطلب بهما إجراءات انشاء مؤسسة 10 إجراءات و 4 إجراءات للبلدين على التوالي وهي تبقى بعيدة على 12 اجراء بالجزائر مما يجعل انشاء أي مؤسسة او مشروع تجاري بالجزائر يتوقف عن هاته المحطات 12 قبل الانطلاق وهي بالتالي غير مشجعة تماما لإنشاء والتطوير مؤسسات صغيرة و متوسطة

ثانيا: مشكل الوقت:

و بحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عمليا لاستيفاء اخذ الإجراءات باقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية ودون اية تكاليف إضافية, في الجزائر 20 يوم هو ما يتطلبه إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري, أي تقريبا ثلاث أسابيع كاملة, في حين تتطلب الاجرات الإدارية في فرنسا 4 أيام كما ان 11 يوم كافية لاتمام مختلف الإجراءات بتونس وهي تقريبا نفس المدة بالمغرب بفارق يوم لصالح المغرب, وهي كلها ارقام بعيدة جدا عن 20 يوم التي تتطلبها البيروقراطية الجزائرية لإنشاء مؤسسة صغيرة المتوسطة بالجزائر.

ثالثا: سوء بيئة الاعمال بالجزائر :

تعمل الإدارة في جميع انحاء العالم على البحث على السبل الانجع والايسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية التنظيمية, وفق منظومة تتلاءم وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالسرعة و التغير حيث يعتمد انطلاق أي نشاط اقتصادي وتطويرة على مجموعة الإجراءات يتخذ الجانب الإداري حيزا لا باس به ضمن هذه الإجراءات و بالتالي فهي تسعى دائما التي تسريع مختلف المشاريع وتطویرها خاصة ما تعلق منها بمشاريع ذات طابع صغير المتوسط فتصبح العملية أكثر الحاحا وقد نجحت الكثير من الدول في تخفيض العبء الإداري والجزائر من الدول التي سعت كثيرا لتخفيف هذا العبء على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا انها لحد الان لم تنجح كثيرا في هذا الجانب .

رابعا: التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني والجدول التالي يظهر تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري في الجزائر وبعض الدول المجاورة. (دريس، 2017، صفحة 144)

الجدول رقم 4: تكلفة الإجراءات الإدارية لانشاء نشاط تجاري

نسبة التكلفة الى الدخل القومي للفرد بالمائة	تكلفة الإجراءات الإدارية بالدولار	الدخل القومي للفرد	
10.9	582.06	5340	الجزائر
0.8	3446.4	43080	فرنسا
3.9	173.90	4459	تونس
9.1	274.82	3020	المغرب

المصدر: (ادريس، 2017، صفحة 143)

الفرع الثالث: تأثير ثقل النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها مقارنة مع معدلات الضريبة مع بعض الدول ، مثلا الضريبة على أرباح الشركات يقدر ب : 55% عام 1989 م ، هذا بالمقارنة مثلا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قدر ب : 34% إذ تلاحظ أن هناك فرق يقدر ب : 21%.

بالإضافة إلى ذلك تلاحظ أن تطور معدل الرسم على رقم الأعمال من سنة 1962 إلى غاية 1991 أحدث ضغطا كبيرا على خزينة المؤسسات، بالرغم من أن المستهلك هو الذي يتحمل أعباء الرسوم، إلا أن الرسم على تأدية الخدمات لا يمكن استرجاعه.

المطلب الثاني: تأثير التكاليف الجبائية على خزينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتقد الكثير أن مصطلحات المصاريف، الأعباء والتكاليف هي ذات معنى واحد، إلا أن التمييز بينها أمر ضروري فكل مصطلح يختلف عن الآخر من حيث المعنى والاستعمال والأثر المحاسبي والمداول التسييري الناتج عن استعماله.

1. تعريف المصاريف : "المصرف هو عملية خروج حقيقي لقيم جاهزة مباشرة، أو بعبارة أخرى خروج النقود، والمصرف يقابله الإيراد الذي يعتبر تحصيل على نقود" (عدون، 1999، صفحة 13)

2. تعريف الأعباء : "هي كل استهلاك تقوم به المؤسسة بخص السلع والخدمات، والموجهة لاحتياجات الاستغلال أو لأهداف الإنتاج والبيع لهذه السلع والخدمات (هلال، 2004-2005، صفحة 31)
 3. تعريف التكاليف تعرف التكاليف بأنها : " تضحية اختيارية بأشياء أو ممتلكات أو حقوق مادية أو معنوية، يتحتم أن تكون ذات قيمة اقتصادية، في سبيل الحصول على منفعة حاضرة أو مستقبلية" (مرعي، 1993، صفحة 05)
 4. تعريف الضغط الضريبي: اما الضغط الضريبي فتستعمل الكثير من المصطلحات لتعريف وفهم العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي، فالبعض يطلق عليه الضغط الضريبي، كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E)، والبعض مستوى الجباية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا)، وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجباري. والعبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني ومهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية (قدي، 1994، صفحة 24)
- إن هذه الأهمية مستمدة من كون هذا المقياس، يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ودون إلحاق الضرر بالأفراد، وذلك باختيار الأسعار الملائمة، والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.
- نظريا، تتحدد نسبة الضغط الضريبي الإجمالي المثلى بـ 25 % (حسب الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك Colin - Clark)، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الاقتصاديات المتقدمة، وتهمل الحالات الاستثنائية من حروب وأزمات، أين تزداد المساهمات في تحمل الأعباء العامة (أحمد، 1972)

الفرع الأول: التأثير الجباي على التمويل الذاتي

التمويل الذاتي أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الجباية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فإدراك المسير المالي لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دراسة التأثير الجباي على مختلف عناصر التمويل الذاتي من اهلاكات، مؤونات، وأرباح محتجزة.

الفرع الثاني: التأثير الجباي على الاهتلاكات

تعتبر الاهتلاكات جزءاً من تكاليف الإنتاج والتشغيل، وتمثل تدفقاً نقدياً مهماً يؤثر على السيولة المالية والأداء العام للشركة. وبالتالي، يتأثر التحمل الجباي للشركات بشكل مباشر بتكاليف الاهتلاكات، ويمكن أن

تتسبب التكاليف الجبائية المرتبطة بها في زيادة العبء المالي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على قدرتها على النمو والتوسع.

تشكل الجزائر بيئة تشريعية وضريبية معقدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتأثر بعدة عوامل مثل التشريعات الضريبية المتغيرة والإجراءات الإدارية المعقدة. وتتضمن التكاليف الجبائية التي يتحملها الشركات الصغيرة والمتوسطة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى الرسوم الحكومية الأخرى والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

تؤثر التكاليف الجبائية المرتبطة بالاهتلاكات بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات، حيث تقلل من الأرباح الصافية المتاحة للاستثمار في التوسع والتطوير. وبالتالي، قد تؤدي التكاليف الجبائية العالية إلى تقليل معدلات الاستثمار والابتكار في هذه الشركات، مما يقلل من قدرتها على التنافسية والنمو في السوق.

لتقليل التأثير السلبي للتكاليف الجبائية على الاهتلاكات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن اعتماد سياسات حكومية تشجع على تخفيض الضرائب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الضريبية وتقديم الدعم المالي والتفني لهذه الشركات لتعزيز قدرتها على التحمل الجبائي وتحسين أدائها المالي.

الفرع الثالث: التأثير الجبائي على المؤونات

تعد المؤونات مخصصات تستخدمها المؤسسة لمواجهة الخسائر والتكاليف المتوقع حدوثها، فهي تعتبر تكلفة غير أكيدة. فإذا استخدمتها المؤسسة خلال السنة المالية، فتعتبر تكلفة وتخصم من نتيجة السنة المالية وهذا يؤدي إلى تقليص الوعاء الجبائي وبالتالي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية. أما إذا لم تستخدم المؤسسة هذه المؤونات خلال السنة المالية فتعتبرها إيراد وتضاف إلى نتيجة السنة المالية. فالمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة، وهي خاضعة للضريبة حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما أنخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي.

الفرع الثالث: التأثير الجبائي على الأرباح المحتجزة

تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بالعامل الجبائي المفروض على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتجنب توزيع الأرباح عندما تكون معدلات الضريبة كبيرة وبالتالي تزيد من حجم التمويل الذاتي. ويتدخل النظام الجبائي في رفع نصيب المؤسسة من الأرباح المحتجزة عن طريق:

-الإعفاءات الجبائية الممنوحة والمتعلقة بالضريبة على المداخيل والأرباح؛

-تبني النظام الجبائي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة؛
- تطبيق معدلات منخفضة على جزء من الأرباح.(فلادي، 2016-2017، صفحة 137)

المطلب الثالث: مساهمة النظام الجبائي في دعم التنافسية بين المؤسسات

يعتبر النظام الجبائي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنافسية بين المؤسسات في أي اقتصاد. فعلى الرغم من أن الضرائب غالباً ما تُعتبر عبئاً مالياً على الشركات، إلا أنها تلعب أيضاً دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار وتوجيه الاستثمارات. من خلال هيكلة الضرائب وتحديد معدلاتها بطريقة عادلة وفعالة، يمكن للنظام الجبائي دعم الشركات القادرة على التنافس بشكل أفضل وتحفيز النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لسياسات الضرائب الاستراتيجية أن تشجع على الاستثمار في القطاعات الحيوية وتعزز الابتكار وتخفز النمو الاقتصادي، مما يساهم في تعزيز التنافسية العامة للاقتصاد. بالتالي، يمكن القول ان النظام الجبائي ليس مجرد آلية لجمع الإيرادات، بل يعتبر أداة فعالة لتعزيز التنافسية ودعم الاقتصاد القوي والمستدام.

الفرع الأول: مفهوم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرات قياسها

أولاً: المفهوم

لقد وجدت عدة تعاريف لتنافسية المؤسسات ومن بينها ما يلي:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: " الدرجة التي تستطيع عندها دولة ما في ظل ظروف التجارة الحرة بمتطلبات الأسواق الدولية وتحافظ في نفس الوقت على الدخل والسوق العادلة أن تنتج سلعا وتقدم خدمات الحقيقي لأفراد الدولة وزيادته على المدى الطويل. "

ولقد عرف (AndraTysom Laura) التنافسية الدولية على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام مؤسسة في مدى مقدرتها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية" (حجاج، 2007، صفحة 06)

التنافسية حسب مايكل بورتر : " التنافسية هي . معدل الإنتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية والمالية والطبيعية وتحدد الإنتاجية مستوى المعيشة في الدولة أو في ذات الإقليم " (السلمي، 2001، صفحة 23)
وتعرف أيضا تنافسية المؤسسة بأنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتحديث (النجار، 2000، صفحة 10)

كما تعرف تنافسية المؤسسة بأنها " قدرة هذه الأخيرة على تقديم منتجات أفضل من تلك التي يقدمها غيرها من المنافسين وبأسعار مماثلة، أو تقديم منتجات مماثلة لتلك التي يقدمونها من حيث الجودة ولكن بأسعار أقل، مما يسمح لها بتدعيم مركزها التنافسي وتحقيق مردودية أعلى مقارنة بمنافسيها" (INGHAN, 1996) من التعريفات السابقة يمكن القول بأن تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبارة عن اجتهاد مؤسسي لتحسين المستمر للمنتجات لتصبح ذات جودة عالية مع أقل التكاليف، وبالتالي التميز بمنتجاتها والاستحواد على موقع تنافسي يضمن لها الاستمرارية في السوق.

ثانياً: المؤشرات

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يظهر على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، كما أن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن مواردها المؤسسية يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتدد. وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية، لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً. فمن التعاريف يمكن استخلاص عدد كبير من مؤشرات تنافسية المؤسسة، وهي تتباين بين مؤشرات كمية وأخرى كيفية. ومن بينها ما يلي: (العابد، 2012_2013، صفحة 43.42)

المردودية، الفعالية النجاعة الأداء، حصة المؤسسة في السوق بالكميات أو برقم المبيعات، انخفاض التكاليف: أي جعلها عند أدنى مستوى ممكن بشكل لا يفقده الوظائف التي يؤديها، تمييز الأسعار، أي البيع بأسعار مختلفة؛ تحسين الجودة.

الفرع الثاني: تأثير النظام الجبائي في دعم التنافسية بين المؤسسات

إن تسهيل دفع الضرائب يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية. وترتبط الأنظمة الضريبية المفرطة التعقيد بمستويات عالية من التهرب الضريبي، وكبر حجم القطاعات غير الرسمية، وزيادة الفساد، وانخفاض الاستثمار. وينبغي للأنظمة الضريبية الحديثة أن تسعى إلى تحسين تحصيل الضرائب مع تقليل العبء الواقع على دافعي الضرائب للائتمان لقوانين الضرائب.

ومن الضروري التأكد من أن النظام الضريبي عادل ومنصف. ويتعين على الحكومات أن توازن بين أهداف مثل زيادة تعبئة الإيرادات، والنمو المستدام، وخفض تكاليف الائتمان، مع ضمان عدالة النظام الضريبي وتكافؤه. وتشمل اعتبارات العدالة فرض الضرائب النسبية على الفقراء والأغنياء؛ دافعي الضرائب من الشركات والأفراد؛ المدن

والمناطق الريفية؛ القطاعات الرسمية وغير الرسمية، ودخل العمل والاستثمار؛ والأجيال الأكبر سناً والأصغر سناً (Francisco, 2021)

تشمل الآثار الإيجابية المحتملة الأخرى للنظام التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يلي: (Valente, 2019)

- تعزيز ريادة الأعمال من خلال الأنظمة الضريبية الموجهة نحو النمو؛
- تعزيز كفاءة سوق العمل من خلال الضرائب التي تسمح بالمشاركة في سوق العمل؛
- تسهيل التجارة من خلال إزالة العوائق الضريبية؛
- تعزيز السوق المالية من خلال فرض الضرائب التي تتجنب التأثير على قرارات تمويل الاستثمار؛
- أنظمة ضريبية مواتية للبحث والتطوير تشجع التطور التكنولوجي والتكامل. (Francisco, 2021)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سيتم التطرق الى بعض ما توصل اليه مجموعة من الباحثين السابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بما فقد تم تقسيمه الى ثلاث مطالب، المطلب الأول نتطرق فيه لبعض الدراسات الكيفية المطلب الثاني لبعض الدراسات الكمية والمطلب الثالث مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وما اضفناه للبحث.

المطلب الأول: الدراسات الكيفية (دراسة حالة).

1دراسة (ضرار، 2022-2023) بعنوان «واقع النظام الجبائي الجزائري واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر» سنة 2022-2023 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي - فرع علوم اقتصادية اقتصاد نقدي وبنكي.

هدفت الدراسة الى التعرف الى النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 واهم الضرائب القائم عليها وأيضا ابراز أثر النظام الجبائي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، واستخدم الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالإضافة الى منهج دراسة حالة وتوصل الباحث الى عدة نتائج أهمها الإصلاحات الجبائية تؤدي الى تحسين فعالية النظام الجبائي رغم انها قامت بتبسيط الإجراءات المستخدمة في جميع الضرائب.

2-دراسة (دهماشي و قنوش ، 2021-2022) بعنوان «التحفيزات الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021-2022-مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

هدفت الدراسة الى معرفة الإعفاءات والتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي كمنهج رئيسي بالإضافة الى المنهج التحليلي، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها، ان مشكل تمويل من ابرز العوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان التحفيزات الجبائية من اهم الأساليب التي عليها الدولة في ترقية قطاع المؤسسات وذلك عن طريق التخفيضات والاعفاءات.

3-دراسة (عيسى و ميهوبي لويزة، 2020-2021) بعنوان الضغط الجبائي واثرة على فعالية النظام الجبائي الجزائري - جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوغريبيج - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي شعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة-2020-2021.

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الضغط الجبائي على فعالية النظام الجبائي المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي في ابراز الجوانب المفاهيمية ل6لضغط الضريبي والفعالية الضريبية، والمنهج التحليلي في قياس اثر الضغط الضريبي على فعالية النظام الجبائي، كما توصلنا الى عدة نتائج أهمها الضغط الضريبي لدى الفرد مرتفع سواء الموظفين او التجار مما أدى بهم الى اللجوء الى السوق الموازية أي السوق السوداء والقيام بمختلف العمليات التندلسية واستغلال ثغرات القانون وهو ما يعرف بالغش والتهرب الضريبي.

Commenté [P3]:

4-دراسة (حمرالعين، 2018-2019) بعنوان اثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -جامعة الحاج لخضر-باتنة -أطروحة مقدمة انيل شهادة الدكتوراه شعبة علوم تجارية تخصص ادارة اعمال -2018-2019

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثرالضريبة على أرباح الشركات على أرباح الشركات على كل من العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية العائد على المبيعات تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ومن بين النتائج المتوصل اليها انه لا يوجد اثر دال للضريبة على العائد على الأصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-دراسة(طالب و فلادي، 2018) بعنوان تأثير النظام الجبائي على اهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي -بتاريخ 2018/09/26والتي كانت عبارة عن مقالة في مجلة التنمية الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير النظام الجبائي على اهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث استعمل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة ومن اهم النتائج المتوصل اليها ما يلي للنظام الجبائي تأثير كبير في تشكيل الهيكل التمويلي للمؤسسة، وكذلك يؤثر على مردودية المؤسسة وتوازنها المالي.

6-دراسة(ماجدةرحيم، 2017-2018) بعنوان واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني-جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني فرع علوم التسيير ادارةاعمال -2017-2018

هدفت هذه الدراسة الى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تطوير اقتصاديات الدول تم الاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني وصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائري خلق مناصب عمل بحوالي 24 بالمئة من حجم السكان المشتغلين وبالتالي ساهمت في تقليص حجم البطالة وان كان بحجم ضئيل

7-دراسة(السبتي، 2016-2017)، دغفلعبد المالك، دراسة حول دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاطات المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2016-2017

هدفت الدراسة الى معرفة اثار التحفيزات الجبائية في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة من خلال منح الإعفاءات و التخفيضات. والمنهج المتبع في هذه الدراسة والمنهج الوصفي من اهم النتائج المتوصل اليها ان سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر لمتحقق العديد من الأهداف المرجوة منها بخصوص نمو وتطور المؤسسات المصغرة ويرجع السبب في ذلك الى انتشار الفساد الإداري والاقتصادي وتنامي القطاع الغير الرسمي.

المطلب الثاني: الدراسات الكمية

8-دراسة (قلادي، 2016-2017) بعنوان دور النظام الجبائي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الجزائر3-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2016-2017

هدفت هذه الدراسة الى دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشرات، المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أوجه الاختلاف: من حيث متغيرات الدراسة: بعض الدراسات كانت مرتبطة بمتغير النظام الجبائي والبعض بمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها لم تجمع المتغيرين معا لدراسة تأثير النظام الجبائي على هذا النوع من المؤسسات سواء من الناحية الإيجابية أو الناحية السلبية.

من حيث الهدف: بعض الدراسات توصلت الى دور وتأثير النظام الجبائي في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى توصلت الى تأثير عناصر النظام الجبائي المتمثلة في الضغط الجبائي وغيرها واعتبارها عائق على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة : ان كل الدراسات السابقة كانت حول تأثير سواء النظام الجبائي او احد عناصره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب واحد اما هذه الدراسة فتميزت بإبراز تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانبيين الإيجابي والسلبي .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هذا الفصل حول الأسس النظرية للنظام الجبائي تبين لنا انه هذا الأخير هو جزءا من السياسة المالية التي هي احدى أدوات وفنون السياسة الاقتصادية كما تبين لنا انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير والتصنيفات التي تعتمد عليها وكذلك هو الحال في الجزائر وهذا ما ركزنا عليه وإبراز اهمية والدور الاقتصادي لهذه المؤسسات وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترضها، لنتنقل الى عرض لبعض الدراسات والأبحاث العلمية السابقة حول موضوع محل الدراسة ومحاولة اظهار القيمة المضافة لدراستنا .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

تمهيد

بعد التطرق للجانب النظري في الفصل الأول بكل جوانبه سنقوم في هذا الفصل بإسقاط هذا الأخير في أرض الواقع سنتطرق فيه الى دراسة وتقديم تحليل لأثر النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دراسة حالة تحصلنا على معطياتها من مركز الضرائب بولاية عين تموشنت.

سيتم تحليل ذلك التأثير على عمل هذه المؤسسات والتحديات التي تواجهها و تحليل العوامل التي تؤثر على النجاح المالي و الإقتصادي و تكاليف الامتثال للضرائب.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب :

يعد مركز الضرائب مؤسسة حكومية تابعة لوزارة المالية ،تم استحداثها لتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة، تأخذ على عاتقها جمع الضرائب من المواطنين والشركات وتطبيق السياسات الضريبية و ذلك بهدف تحقيق العدالة و التوازن في تحصيلها وضمان توفير الموارد المالية من اجل تمويل الخدمات والمشاريع العامة وكذلك تلعب دورا هاما في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الثقة بين الحكومة و المجتمع .

المطلب الأول: التعريف بالمركز الضرائب لولاية عين تموشنت

مركز الضرائب لعين تموشنت افتتح في 2ماي وهو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية. يدخل في اطار عصرنه النظام المالي الجزائري بصورة عامة. وبهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

✓ المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم اعمالها السنوي يفوق عتبة الضريبة الجرافية الوحيدة

✓ المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبيرات المؤسسات والتي رقم اعمالها السنوي يفوق عتبة الضريبة الجرافية الوحيدة.

المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي تختار الخضوع للضريبي حسب النظام الحقيقي.

-عدد المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب حسب الشكل القانوني

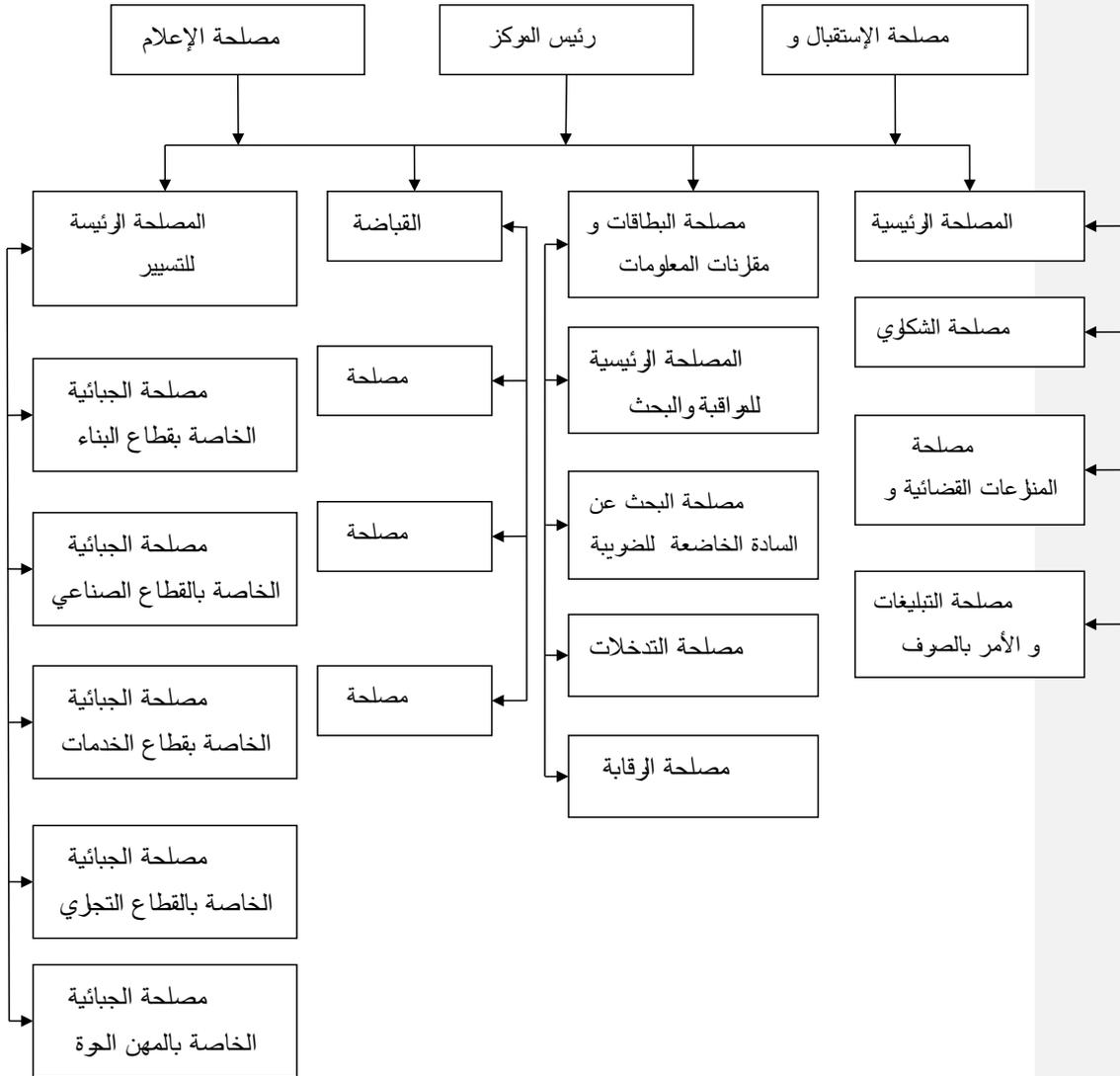
-الأشخاص الطبيعيين: 7855.

-الأشخاص المعنويين: 485.

-المجموع 8340.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات المقدمة من مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لعين تموشنت.

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

- في مجال الوعاء:
- بمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

في مجال التحصيل:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والاتاوى.
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

في مجال الرقابة:

- البحث واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

في مجال الاستقبال والاعلام:

- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب، الهيكل التنظيمي لمركز وأهم وظائفه.

المبحث الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب لعين تموشنت

غالبا ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات متعددة مع الضرائب منها ارتفاع أعباء الضريبة والتعقيدات و التي تؤثر على نموها لذلك من المهم دراسة حالة عن تأثير هذه الأنظمة الجبائية من اجل توضيح الوضعية الجبائية لهذا النوع من المؤسسات بالتطرق الى اهم الضرائب والرسوم و التخفيضات التي تخضع لها.

المطلب الأول: دراسة الحالة الأولى.

أولا :مؤسسة اشغال عمومية، شركة ذات المسؤولية المحدودة ذات شخص وحيد، سنة النشاط 2022 عدد العمال 7، رقم اعمالها 25972768.00 دج

* المؤسسة استفادت من تخفيض الرسم على النشاط المهني وهو 25% فقط.

$$1- \text{النتيجة الجبائية} = 6493192.$$

2- حساب الضريبة على أرباح الشركات: نطبق معدل 23% لأنها مؤسسة اشغال عمومية وبناء.

$$\text{Ibs} = 23\% \times 6493192 = 1493434.16 \text{ دج}$$

3- حساب الرسم على النشاط المهني: سيتفيد من تخفيض قدره 25% ويطبق عليه معدل 1.5% حسب

قانون المالية لسنة 2022

$$\text{Tap} = 0.015 \times 0.75 \times 25972768.00 = 292193.6 \text{ دج}$$

4- الرسم على القيمة المضافة الغير القابل للاسترجاع: نظرا لانعدام فواتير الشراء والبيع سيتم ادراج مبلغها

مباشرة 1270000

$$5- \text{مجموع الاقتطاعات} = \text{ibs} + \text{tap} + \text{tva} =$$

$$= 1493434.16 + 292193.6 + 1270000 = 3055627.76 \text{ دج}$$

6- حساب على الدخل الضريبة الإجمالي اقتطاع من المصدر يخص الربح الصافي خارج الضرائب والرسوم

$$= (\text{الربح الجبائي} - \text{مجموع الاقتطاعات}) \times 15\% = 515634.636 \text{ دج}$$

$$\text{مجموع الاقتطاعات} = 515634.636 + 3055627.76 = 3571262.396 \text{ دج}$$

$$7- \text{حساب الضغط الجبائي} = \text{مجموع الاقتطاعات/الربح الجبائي} = 100 \times 3571262.396 / 6493192 = 55\%$$

المطلب الثاني: دراسة الحالة الثانية.

مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة نشاطها تصنيع الرخام الصناعي، ملفها الجبائي في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (andi)appi سابقا تأسست في 2019/4/16 مقرها المنطقة الصناعية - بني صاف - عدد عمالها 12

- حصة الشريك الأول 60%، الشريك الثاني 25% والشريك الثالث 15%.

رقم اعمالها سنة 2021 = 20648030

* المشروع ممول بنسبة 100% من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

المزايا التي تستفيد منها هذه المؤسسة هي:

* اعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات.

* اعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.

- رقم الاعمال = 206480300

- الربح الجبائي = 51620075.

1- الرسم على القيمة المضافة: كتمان فواتير الشراء والبيع من طرف إدارة الضرائب والاكنتفاء باعطاء مبلغ

الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه = 9807814

2- الربح بعد اقتطاع الضرائب = 51620075 - 9807814 = 41812261 دج

3 حساب الضريبة على الدخل الإجمالي اقتطاع من المصدر مع العلم حصة الشريك الأول 60% وحصة

الشريك الثاني 25% وحصة الشريك الثالث 15%.

الشريك الأول = $0.15 \times 0.6 \times 41812261 = 3763103.49$ دج.

الشريك الثاني = $0.15 \times 0.25 \times 41812261 = 1567959.78$ دج.

الشريك الثالث: $0.15 \times 0.15 \times 41812261 = 940775.87$ دج.

المجموع = 6271839.55 دج.

5- حساب مجموع الافتتاحات التي سددتها:

$$16079656.55 = 6271839.55 + 9807814$$

6- حساب الضغط الضريبي = مجموع الافتتاحات / الربح الجبائي $\times 100$.

$$= 100 \times 51620075 / 16079656.55$$

$$= 31\%$$

من خلال دراسة الحالتين السابقتين نستنتج ان النظام الجبائي قد يولد ضغطا جبائيا زائدا مما يشكل عبئا على الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة اذا كانت لديها موارد محددة، كذاك نستنتج من ناحية أخرى ان رغم انفصال شخصية الشريك عن الشخصية المعنوية للمؤسسة الا ان الربح الخاضع او الوعاء يبقى واحدا من منظور اقتصادي (بتغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

ودور الدولة الذي تقوم به من اجل تطوير وتشجيع الاستثمار من خلال سن قوانين جبائية تدعم هذه المؤسسات لمنحها تخفيضات واعفاءات وتسهيلات من جميع النواحي، اي ان النظام الجبائي يؤثر سلبا وإيجابا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نلاحظ ان التحفيزات الجبائية الممنوحة في بداية نشاط المؤسسة ساهمت بشكل كبير في تخفيف العبء الجبائي خصوصا في السنوات الأولى ذات الأعباء المرتفعة.

المبحث الثالث: الضغط الضريبي في بعض الدول..:

الضغط الضريبي يشير الى مستوى الضرائب المفروضة على الافراد والشركات في دولة معينة بالمقارنة مع المداخيل المحققة، كما يختلف من دولة الى أخرى و يعتمد على السياسات الضريبية حسب الاحتياجات المالية والاقتصادية لكل دولة.

المطلب الاول: الضغط الضريبي في الجزائر 2016-2021:

عززت الحكومة الجزائرية حصيلة الضرائب بهدف تعويض ما خسرت من عائدات النفط والغاز طيلة السنوات الأربع الماضية، مع هبوط أسعار النفط الى مستويات قياسية. وافقت الحكومة لتحقيق هذا المسعى حزمة إجراءات من اجل اصلاح النظام الضريبي وكبح ضعف التحصيل

نجحت السلطات في زيادة الإيرادات، الا ان ذلك كان على حساب الإنتاجية. إذا توافقت زيادة الضرائب مع ارتفاع الأصوات المعارضة من القطاعات الاقتصادية بسبب تزايد الأعباء، في حين احجمت الاستثمارات عن التوسع وسط ارتفاع تكاليف التشغيل.

في المقابل يتساءل الخبراء عن سبب عدم ملاحقة المتهريين من الدفع بدلا من زيادة الجباية من الفاعلين الاقتصاديين مع وصول حجم الضرائب غير المحصلة الى 115 مليار دولار. ورغم ان العديد من علماء المالية والضريبة تحديدا حاولوا تحديد معدل امثل للضغط الجبائي يتراوح بين 20% و25%، الا ان حدوده الطبيعية تتراوح بين 0 و100% بشكل يؤثر الى انه كلما زاد الانفاق زاد معه الاقتطاع الجبائي ونظرا لثنائية النظام الجبائي الجزائري (جباية عادية، جباية بتولية) سجلت الجزائر ادنى مستوى ضغط جبائي خارج قطاع المحروقات 19% في الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2018.

المطلب الثاني الضغط الضريبي في دول الجوار.

أولا: ان النظام الضريبي المغربي الحالي هو تويج لتصور تاريخي كما انها نتيجة، لسيرة إصلاحات تهدف الى عصنة جهاز الدولة.

وفد مر هذا التصور بعدة مراحل، كان الهدف الرئيسي منها هو مواجهة الاكراهات المرتبطة بالميزانية والضغط المختلفة، دون ان تكون بالضرورة جزءا من رؤية شاملة.

- من بين المعايير المهمة في تقييم كفاءة النظام الضريبي عموماً، قدرة الدولة على تعبئة الموارد اللازمة. ولكون المغرب دولة غير نفطية، فأنهذه الكفاءة تكتسي أكبر قدر من الأهمية بالنسبة للبلاد والتي تمثل إيراداتها الضريبية وبشكل عام 85% من إيرادات الخزينة في المتوسط بين عامي 2000-2018 ثم بدأت مستويات الإيرادات الضريبية تدل على انخفاض متزايد في مستوى تغطية نفقات الدولة. بالفعل إضافة إلى تركيز على ثلاث ضرائب رئيسية مع الأهمية الدائمة للضرائب المباشرة فإن الإيرادات الضريبية لا تمثل أكثر من نفقات الدولة.

وبالتالي سجلت الإيرادات الضريبية انخفاضاً بنسبة 4% إبريل 2020 و7.9% في مايو 2020 على أساس سنوي مقارنة. وعلى الرغم من هذا الوضع تميل مؤشرات العبء الضريبي والمرونة الضريبية إلى تأكيد فرضية توفر حيز كبير للمناورة لتمويل الخزينة عبر الاعتماد على نظام ضريبي فعال.

وفيما يتعلق بالعبء الضريبي وعلى الرغم من أن طريقة حسابه لا تزال موضع جدل واسع النطاق، إلا أن هذا المؤشر يوفر مع ذلك أساساً موثوقاً للمقارنة بين البلدان، وهكذا ظل هذا المؤشر شبه مستقر على المدى الطويل بمتوسط 19.1% خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2021 ولا يزال هذا المستوى من العبء الضريبي المسجل في المغرب قابلاً للتحمل إلى حد مقبول لا سيما بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومع اقتصادات مماثلة. وبالفعل على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغ هذا العبء نسبة 34% في سنة 2021.

وفيما يتعلق بالمرونة الضريبية، فإن تطورها يسير في منحى تناقصي منذ سبعينات القرن الماضي، حيث انتقلت من 2.16 بعد الاستقلال إلى 1.4 خلال التسعينات قبل أن تستقر عند 0.91 بين عامي 2010 و2021 يشهد هذا التدهور الدائم على وجود نظام ضريبي يزداد انزعاله عن الواقع الاقتصادي ويتفاهم عجزه بإطراد عن مواجهة ديناميات خلق الثروة.

ثانياً: الضغط الضريبي في تونس

وفق دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفعت نسبة الضريبة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بنسبة 1.6% بين 2016 و2017، فيما أشارت الدراسة إلى نحو 26 بلد أفريقيا حافظ على درجة 17.2% خلال الفترة نفسها. ويعتبر لعض خبراء ان نسبة الضغط الجبائي اعلى من النسبة العلنة باعتبار وجود اداءات أخرى غير معتمدة في طريقة الاحتساب .

وسجلت تونس اعلى ضغطجبائي 40% مقارنة بمعدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي بلغ المعدل فيها 15.4% واعلى كذلك من معدل دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ 20.2% في العام 2019. وكانت

تونس من البلدان التي عولت الى حدكبير على مواردها الداخلية بالخصوص الموارد المالية لتمويل انفاقها العام وقد مولت العائدات الضريبية ميزانية الدولة 60% ما بين 2000 و2019.

المطلب الثالث: الضغط الجبائي في فرنسا

وفقا لإحصاء اتيوروستات، تحتل فرنسا حاليا المركز الأول في دول الاتحاد الأوروبي في العبء الضريبي. واحتلت فرنسا المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال وفقا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 34 دولة متقدمة وغنية.

وفي عام 2020 كانت هولندا الأعلى فرضا للضرائب بين أعضاء المنظمة. لكن فرنسا تجاوزتها حتى بات العبء الضريبي يشكل فيها 49% من الناتج، وهذه النسبة تصعد عاما بعد بعدما كانت في 1990 نحو 33.7% فقط. (عيسى و ميهوبي لويوة، 2020-2021، صفحة 49)

المطلب الرابع: تحليل النتائج:

أثناء اجراءنا للمقارنة بين الضغط الضريبي لأحدى الدول الأوروبية مع بعض الدول العربية (الجزائر المغرب، تونس) لاحظنا ان نسبة الضغط الضريبي الأوروبي مرتفعة مقارنة مع نظيرتها في الدول العربية وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- الدول الأوروبية معظم اوكل معاملاتها تكون بالفواتير وعن طريق البنك مما يسمح بالكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين وهذا يزيد من حقوقهم اتجاه إدارة الضرائب، لكن بالنسبة للدول العربية فمعظم المبادلات والتعاملات تقع بدون فواتير.
- التشريع الأوروبي يسن قوانين صارمة تلحق حتى للسجن بالنسبة للمتهربين من دفع مستحقاتهم الجبائية اما الدول العربية فهم متساهلون في هذا الشأن.
- تطبيق القوانين بادر تفصيلها على جميع أطراف المجتمع لأوروبي اما الدول العربية فهذا شبه منعدم ومنه الضرائب تفرض على فئة قليلة فقط.
- الوعي الضريبي لدى المجتمعات الأوروبية ناضج مقارنة بالمجتمعات العربية.
- ومن خلال كل هذا استنتجنا انه رغم ارتفاع الضغط الضريبي على المؤسسات الاقتصادية الأوروبية الا انها متطورة وتحقق إيرادات أفضل من نظيرتها العربية ومنه فان الضرائب ليست معيقة في تطور وازدهار المؤسسات واقتصاديات الدول رغم ارتفاعها وهذا يبرهن صحة النظريات الفكر الجبائي المعاصر.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد اهم ما تطرق اليه الفصل النظري على ارض الواقع من خلال دراسة تأثير النظام على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يؤكد على أهمية دراسة هذا الموضوع قمنا بتحليل العديد من الجوانب المختلفة لهذا التأثير وكيف يؤثر على قدرتها ومن اجل فهم بشكل واضح قمنا بدراسة حالة لمؤسستين. وجدنا ان النظام الجبائي الحالي ذو حدين حد ايجابي وحد سلبي لان المؤسسات تعاني من كثرة وتقل الإجراءات في الحال نفسه تستفيد من الكثير من التسهيلات والاعفاءات.

الخاتمة

الخاتمة :

بعد هذه الدراسة لموضوع النظام الجبائي و تأثيره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتضح أن هذا الأخير يمثل عاملا هاميا و أثر على هذه المؤسسات حيث يمكن أن يؤثر عليها بالإيجاب أو السلب على عملياتها و أرباحها من خلال تبني سياسة تعتمد على مجموعة من التحفيزات الجبائية والمالية من خلال قوانين وتشريعات تتعلق بتحفيز هذا النوع من المؤسسات وهذا عن طريق هيئات الدعم والبرامج التي تقدمها. كما يمكن ان يكون النظام الجبائي عائقا لهذا النوع من المؤسسات من خلال كثرة التعديلات التي تمس التشريعات و القوانين الجبائية ومشكل ثقل وتعقد هذه الأخيرة.

إن العلاقة بين النظام الجبائي والمؤسسات علاقة تكاملية إذ أن سياسة تحفيز نسب الضرائب يؤدي إلى رفع حجم الاستثمار وزيادة الاستثمار ترفع من الإيرادات الضريبية في ميزانية الدولة.

تبين من خلال دراسة حالة الجزائر أن قانون الضرائب دعم المشاريع الاستثمارية و من جهة أخرى يمكن القول أن السياسة الضريبية عاجزة عن تصحيح اختلال الهيكل الاقتصادي و يجب عليها بذل جهود أكبر لدفع نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم ان الدولة بذلت مجهودات كبيرة للنهوض بهذا القطاع، الا انها لم تحقق الأهداف المسطرة وهذا ما يستدعي وضع سياسة واضحة المعالم وتطبيقها في الواقع.

اختبار صحة الفرضيات:

-الفرضية الأولى: صحيحة بناء على ماتوصلنا اليه في الفصل الأول فتعتبر التحفيزات الجبائية التي يمنحها النظام الجبائي عاملا أساسيا وفعالا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحسين هيكلها وتوسيع أنشطتها وذلك باستعمال الأموال التي كانت موجهة لتسديد مختلف المستحقات الضريبية التي تستفيد منها في هيئة التحفيزات التخفيضات والاعفاءات الممنوحة لهذا القطاع.

-الفرضية الثانية: صحيحة حيث المؤسسات المتوسطة والصغيرة تواجهها مجموعة من المشاكل والتحديات التي يفرضها النظام الجبائي ومن أبرز هذه المشاكل ما يعرف بالضغط الجبائي.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها :

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأكثر أهمية لما يلعبه من دور هام بالنسبة للفرد والمجتمع والمؤسسة في حد ذاتها.

- يعد مشكل الضغط الجبائي من أبرز العوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجه الجزائر مجهوداتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تقرر عليه القوانين والتشريعات.
- النظام الجبائي يؤثر سلبا وإيجابا في نفس الوقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاقترحات :

- زيادة تشجيع انشاء المؤسسات عن طريق تخفيض الضرائب فهذا الاجراء من شأنه زيادة الاستثمار لكون العلاقة بين الضريبة والاستثمار علاقة تآثر وتآثر، وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي على المدى المتوسط والطويل لتوسيع الوعاء الجبائي.
- الاستفادة من خبرات الدول التي تمكنت من التشجيع على انشاء مؤسسات تنافسية.
- تخصيص نظام جبائي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأخذ بعين الاعتبار وضعيتها وكذلك مساعدتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، او على الأقل وضع قوانين مشجعة لها تميزها عن يقية الشرائح الاقتصادية.

افاق الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة تطرقنا الى دراسة أهمية النظام الجبائي وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاكل التي تواجه هذه الأخيرة ومازال هناك عدة جوانب تتعلق بالموضوع تحتاج الى التعمق فيها في شكل عناوين يمكن ان تكون إشكاليات بحوث مستقبلا:
- تقييم أداء هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- النظام الجبائي في الجزائر ودوره في تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أقاسم قادة وعبد المجيد قدي. (1994). المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الوطنية الجزائرية . ديوان المطبوعات الجامعية.
2. البطريق يونس أحمد. (1972). مقدمة في النظم الضريبية. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
3. عبد الحي مرعي. (1993). محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة. مؤسسة شباب الجامعة.
4. علي السلمي. (2001). إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية. القاهرة: دار غريب للنشر.
5. عيسى اسماعين. (2023). الجزائر: الصفحة الزرقاء.
6. فريد النجار. (2000). المنافسة والترويج التطبيقي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
7. محمد عباس محرز. (2008). اقتصاديات الجبابة والضرائب . الجزائر: دار هومة.
8. ناصر دادي عدون. (1999). المحاسبة التحليلية. الجزائر: دار المحمدية العامة.
9. ناصر مراد. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر، الجزائر.
10. يونس أحمد البطريق. (2001). النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

الرسائل والمذكرات

- احمد رجاج. (2004). النظام الضريبي الجزائري، تقييماً للأداء و تحديات المرحلة المقبلة. مذكره تخرج لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر. الجزائر.
- سعدان السبتي. (2016-2017). التحفيز الجبائية في دعم نشاط المؤسسات المصغرة. مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي. مسيلة، جامعة بوضياف -مسيلة-، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

سميرة دهاشي، و بشرى قنوش . (2021-2022). التحفيزات الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر . قلمة، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر. صحراوي علي. (1992). مظاهر الجبائية في الدول النامية واثارها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الرؤوف حجاج. (2007). الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، 6. سكيكدة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

عزوز علي. (2013/2014). آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي - الواقع والتحديات. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 6. جامعة حسيبة بن بوعللي، شلف.

ماجدة رحيم. (2017-2018). واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

محمد حمرا العين. (2018-2019). اثر الضريبة على الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

نظيرة فلادي. (2016-2017). النظام الجبائي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المجلات والمنتقيات

يوسف قاشي. (4 6, 2022). قراءة في النظام الضريبي الجزائري - معوقات والحلول. المجلة الدولية الاداء الاقتصادي، صفحة 69.

الدراسات والابحاث

الزاهر العابد. (2012_2013). إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة. 42 43. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، قسنطينة.

قائمة المصادر والمراجع

- (بلا تاريخ). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة تيارت. الجزائر.
- امال عيسى، و ميهوبي لويبة. (2020-2021). الضغوط الجبائي واثره على فعالية النظام الجبائي الجزائري. برج بوعريبيج، جامعة محمد البشير الابراهيمي.
- بن خذير ضرار. (2022-2023). واقع النظام الجبائي الجزائري واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر. تبسة، جامعة الشيخ الابراهيمي تبسة-، الجزائر.
- بن ربيع حنيفة. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية. الجزائر.
- جازية امير عاشوري يوسف. (2018). المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح. دراسات جبائية، 07(02)، 87-91.
- درحون هلال. (2004-2005). المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة. جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
- دكتور يحي ادريس. (21 جوان , 2017). نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . ابحاث اقتصادية وادارية العدد الواحد و العشرون جوان 2017، صفحة 143.
- محمد الامين وليد طالب، و نظيرة قلادي. (26 ,09 2018). تاثير النظام الجبائي على اهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صفحة 136.
- محمد خالد المهاني. (2006). المالية العامة والتشريع الضريبي . جامعة دمشق.
- يحيى دريس. (21 ,06 2017). نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ابحاث اقتصادية وادارية، صفحة 144.

النصوص التشريعية

الامانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي. (2017).

وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال . (2021).

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (تحديث 2023).

قائمة المصادر والمراجع

قانون الضرائب والرسوم المماثلة. (2022).

الامر رقم 1-22 المتضمن لقانون المالية التكميلي . (2022).

قانون الرسوم على الاعمال. (2023).

المواقع الالكترونية

Manuela Francisco) ,january, 2021 .(*Taxes & Government Revenue* تم .

the world bank: الاسترداد من

<https://www.worldbank.org/en/topic/taxes-and-government-revenue#2>

المراجع باللغة الاجنبية

Marc INGHAN .(1996) .Management Stratégique et
Compétitivité .De boeck université